بيان: تصاعد خطاب الكراهية، وكراهية الأجانب، والعنف ضد المهاجرين في ليبيا

تونس، 19 مارس 2025 – تدين المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) بشدة التصاعد المقلق في خطاب الكراهية وكراهية الأجانب والعنف الذي يستهدف المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في ليبيا. حيث أثارت حملة خطيرة على وسائل التواصل الاجتماعي، ناتجة عن تصريحات مفتي ليبيا التحريضية، دعوات لترحيل جميع المهاجرين ودعوات للعنف ضد المنظمات العاملة في مجال الهجرة، مما أدى إلى خلق مناخ من الخوف والعداء.

التصريحات المنسوبة إلى وزير الحكم المحلي الليبي، بدر الدين التومي، في 9 مارس 2025، حول إمكانية دمج المهاجرين في ليبيا، تم تفسيرها بشكل خاطئ على نطاق واسع. كما أسهم اجتماع لاحق بين التومي ونيوكليتا جيوردانو، رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في ليبيا، في تأجيج الادعاءات الكاذبة حول "*خطط إعادة توطين*" تحت رعاية الدولة.

في 12 مارس 2025، أثار بيان الفيديو الرمضاني للمفتي العام لليبيا، الغرياني، جدلاً واسعًا، حيث خلط بشكل غير دقيق بين الاندماج الإنساني و"*إعادة التوطين*"، وادعى حدوث تلاعب ديموغرافي بقيادة أجنبية. هذا الأمر أدى إلى اندلاع حملة عنيفة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي 17 مارس 2025، عقد رئيس الوزراء الدبيبة اجتماعًا أمنيًا طارئًا مع وزير الداخلية المكلف وممثلي وزارة العدل وسلطات أمن الحدود، مؤكدًا مرة أخرى على إدارة الهجرة القانونية ومنددًا بالمعلومات المضللة. ومع ذلك، فشلت تأكيداته في وقف انتشار خطاب الكراهية عبر الإنترنت. وقد أدى ذلك إلى مطالبات بترحيل جماعي للمهاجرين واحتجاجات على مستوى البلاد تم الدعوة إليها في 20 مارس تحت شعار "*حركة مناهضة إعادة توطين المهاجرين*".

لقد خلقت المعلومات المضللة، والخطاب المعادي للأجانب، والإهمال المؤسسي بيئة خطرة للمهاجرين. إن القتل المأساوي للاجئ سوداني في 13 مارس 2025، والزيادة الحادة في الاعتقالات التعسفية التي شملت النساء والأطفال منذ 11 مارس، يسلطان الضوء على العواقب الوخيمة لإتباع هذا النهج.

ومما يزيد الوضع سوءًا، أن دعوات العنف على وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف الآن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة، مما أجبر العديد منها على تعليق عملياتها بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة. هذا لا يعرض المهاجرين للخطر فحسب، بل يعرض أيضًا موظفي هذه المنظمات لخطر جسيم.

فإن منظمتنا تدعو السلطات الليبية إلى:

- ضمان سلامة وأمن وحقوق جميع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين داخل أراضيها.
- مكافحة انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة التي تستهدف المهاجرين بشكل فعال.
- التحقيق مع المسؤولين عن أعمال العنف ضد المهاجرين ومحاسبتهم.
- الاستمرار في إدانة خطاب الكراهية ودعوات العنف علنًا، وتعزيز المعاملة الإنسانية للأشخاص المتنقلين.
- تسهيل جهود المنظمات الدولية والمحلية في الوفاء بمسؤولياتها تجاه المهاجرين، وضمان سلامتهم وحمايتهم.

كما نتوجه إلى المجتمع الدولي بأن يقوم بـ:

- إدانة تصاعد خطاب الكراهية والعنف ضد المهاجرين في ليبيا علنًا.
- زيادة المساعدة الإنسانية ودعم الحماية للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا.
- دعم الجهود المبذولة لمكافحة المعلومات المضللة وتعزيز التسامح والتفاهم.
- محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

وأخيراً، يتطلب الوضع الراهن اتخاذ إجراءات عاجلة وفعّالة لوقف المزيد من المعاناة، وضمان احترام مبادئ الإنسانية والقانون الدولي. كما ينبغي التصدي لانتشار المعلومات المضللة ومحاسبة كل من يحرض على العنف.